تأثير الضرائب العثمانية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني

د. امحمد عطية الحامدي
كلية الاداب والعلوم / قصر الاخيار
may70n@yahoo.com

Abstract

The paper refers to this aspect on account of the sources relied upon by the Ottoman state in the provision of general expenses in our dependence on Tajabih of taxes or monopoly of certain good , So it did not tolerate the creation of a strict system for the continuation of this process without regard to economic conditions , social and living conditions of residents of those states which form a drain on the capacity of the population and the U.S. was a factor that hindered the progress of many professions and trades of economic ,And the Ottoman Empire has taken a lot of repairs to this aspect in an attempt to provide as much as possible comes from taxes on her commitment to use the system and the system Alofana addition to the grant categories of social structure such as the elderly, scientists and military personnel in order to aid in tax collection compared to half of them ,In addition to issuing several laws related to this topic, such as land law and the law of Tabu and others, the paper has aimed to clarify the nature and diversity of Tilt taxes and the extent of the damage caused by the economic and social construction in the state of Tripoli , And adopted the paper to adopt a method of analysis based on historical sources and references on the subject, either the most important findings of the paper, it includes a reference to the extent of the damage caused by this process on the economic and social development through the creation of

differences between population ,In addition to the damage to pasture land and the population flees from the registration of their land as well as the operations of the census because they were associated with the collection of taxes, as we refer to the set of problems that occurred between individuals or tribes, because of the use of force in the collection of taxes.

الملخص :

تشير الورقة إلى هذا الجانب على اعتباره من المصادر التي اعتمدت عليها الدولة العثمانية في توفير مصروفاتها بشكل عام اعتماداً على ما تجبيه من ضرائب أو احتكار لبعض البضائع ، لذلك لم تتهاون في إحداث نظام صارم لاستمرار هذه العملية ، دون النظر إلى الأحوال الاقتصادية أو الاجتماعية والمعيشية لسكان هذه الولايات مما شكل استنزافاً لقدرات السكان والولايات فكان عامل من العوامل التي أعاقت تقدم الكثير من المهن والحرف الاقتصادية ، والدولة العثمانية اتخذت الكثير من عمليات الإصلاح بهذا الجانب في محاولة لتوفير أكبر قدر ممكن من الضرائب ، يأتي على رأسها استخدام نظام الالتزام ونظام الملكانة ، إضافة إلى منح فئات من التركيبة الاجتماعية مثل الشيوخ والعلماء والعسكريين بغية مساعدتها في تحصيل الضرائب مقابل منحهم نصفها ، إضافة إلى إصدار العديد من القوانين المتعلقة بهذا الموضوع مثل قانون الأراضي وقانون الطابو وغيرها ، وقد هدفت الورقة إلى توضيح طبيعة تلك الضرائب وتنوعها ، ومدى الضرر الذي ألحقته بالبناء الاقتصادي والاجتماعي في ولاية طرابلس الغرب ، واعتمدت الورقة على انتهاج منهج التحليل التاريخي بالاعتماد على المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع ، أما أهم النتائج التي توصلت إليها الورقة فهي تتضمن الإشارة إلى مدى الأضرار التي سببتها هذه العملية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فوارق بين السكان ، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بالأراضي والمراعي وتهرب السكان من عمليات تسجيل أراضيهم وكذلك عمليات الإحصاء السكاني ، لأنها مرتبطة بعملية جمع الضرائب ، كما نشير إلى جملة المشاكل التي حدثت بين الأفراد أو القبائل بسبب استخدام القوة في تحصيل الضرائب

المقدمة :

أدرك العثمانيون أهمية وضرورة القيام بحركة إصلاح تستهدف تحديث أجهزة الدولة من النواحي العسكرية والاقتصادية والثقافية من أجل الارتقاء بالمجتمع العثماني في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي كانت تستهدف كيان الدولة خصوصا بعد تعرضها إلى العديد من الهزائم التي لحقت بجيوشها على يد روسيا والدول الأوربية ، وتمثلت أهم تلك المشاريع الإصلاحية في المرسومين الذين تم إصدارهما ، الأول خط شريف كلخانة Hatt–I ,serif Gullhane الذي أعلن في عام 1839 م ومن أهم الأمور التي نص عليها هذا المرسوم هو تنظيم الضرائب ، وتحسين وسائل جمعها وتنظيم النظم الإدارية وحماية ممتلكات جميع السكان، أما المرسوم الثاني فهو خط همايون والذي صدر عام 1856م Hatt–I Humayun وقد أكد على ما جاء في المرسوم السابق ، و يلاحظ الاهتمام المنصب على عملية الضرائب باعتبارها من الموارد المهمة التي تحصل منها الدولة على الأموال ، عليه فقد كانت وظيفة الدفتردار ضمن ما عرف بقانون الولايات من المناصب المهمة التي تشكل منها المجالس الإدارية في الولايات التابعة للدولة العثمانية .

النظام المالي في ولاية طرابلس الغرب :

كان الدفتردار وهو مسئول المالية على هذا الجهاز فهو يمثل السلطة في كل الأمور التي لها علاقة بمالية الولاية ، وهو تحت إمرة الوالي لكنه يرتبط مباشرة مع وزير المالية في الحكومة كما جاء في قانون الولايات ، وقد ناب عنه في اللواء المحاسب ، وفى القضاء مدير المالية ، وهو عضو في مجلس إدارة الولاية ، والمحاسب في إدارة اللواء ، ومدير المال في مجلس إدارة القضاء ، وكان معه مجموعة من الموظفين والكتبة وعدد كبير من الجباة ، وكان جميع العاملين بما فيهم الدفتردار مطالبين بتقديم كفالة مالية من كفيل معتبر . (حرير ، 1985، 79) ، هذا الأمر كان مطلوباً كذلك من رئيس محكمة التجارة ومدير دائرة الأملاك و باشا كاتب محكمة البداية و بائعي الغاز و البترول وجباة الضرائب مركز تحصيل دار ومأمور الإجراء الذي يقوم بالحجوزات ، موظف الأملاك الطابو ومحرر المقاولات و مأمور اللاجبي وجابي ضرائب اليهود ويشير الكفيل في تعهده عن ضمانته في تسديد ما قد يقوم به من كفل به سرقة أو اختلاس ، وكان الدفتردار يوقع في ظهر الورقة التي تحمل الأوامر السلطانية التي تكتب من المالية وكان توقيعه طويل فسمي المذنب أو ذو الذنب كما يوقع على المراسلات الصادرة إلى الباب العالي مصدقا عليها برسم إشارة صح سميت الصح الصغير(الصفصافي، 1983 ،336).

نظام جباية الضرائب :

يقوم جهاز الولاية المالي بتنظيم الواردات والمصروفات وجباية الضرائب وكل ما يتم جمعه من الضرائب ويقوم بتسديد مصروفات الإدارة ويتم إرسال مبالغ إلى ميزانية الباب العالي كذلك .

والضرائب عدة أنواع منها :

1- **ضريبة الويركو** [1] : هي ضريبة سنوية تشتمل على الضريبة الشخصية التي يدفعها كل شخص بالغ صائم وهي تختلف من مكان إلى أخر ، وإن كانت في معدل 40 قرشا على الشخص الواحد ،كذلك ضريبة الحيوانات ومقدارها 40 قرشا على الجمل ، 20 قرشا على الثور أو البقرة و 4 قروش على الخروف وقرشان علي الماعز ، وعرفت هذه بالمقطوع (ألخفيفي ، 2000 ، 55) وكذلك ضريبة الأشجار والآبار ، وعرفت باسم اللزمة ، حيث تقوم الجهة المخولة بتحصيل الضرائب باستدعاء أعيان كل متصرفية أمام لجنة إدارية استشارية يشكلها الوالي يتم التحقق من الثروات المادية لكل الناس وتحديدها سواء كانت مادية أو عينية أو حيوانات وتسجل ويتم اعتمادها من قبل المتصرف وتصبح ملزمة الدفع من قبل الجهة المشرفة، ومقدارها قرشان ونصف تدفع عن كل نخلة أو زيتونة وخمسة وعشرون قرشاً على كل بئر خاص سنويا .

ويوضح هذا الجدول قيمة ضريبة الويركو خلال 1894م – 1902م من ولاية طرابلس الغرب بالقروش .

السنة	المبلغ بالقروش
1894	79,346
1895	68,137
1896	73,563
1897	74,150
1898	68,710
1899	75,990

[1] ضريبة الويركو : تفرض على الرأس من البشر وعلى الآبار والحيوانات والأشجار المثمرة .

1900	76,881
1901	81,214
1902	683,925
المتوسط	759,916

المصدر : الأوراق البرلمانية البريطانية ، تقرير القنصل الانجليزي رقم 578 مؤرخ في 1902م ، ص 10 ، نقلا عن الصالحين جبريل ألخفيفي ، 2000م ، النظام الضريبي في ولاية طرابلس ، ص 54 .

2 – **ضريبة العشر** : تعرف بالعشر الشرعي ، وهي تفرض على المنتجات الزراعية ، ويؤخذ نصف العشر على الأراضي التي تسقى بجهد الإنسان ، وهي تعتبر من أهم مصادر الدخل الحكومي في الولاية فهي تأتي بعد ضريبة الويركو في الأهمية بسبب أن الزراعة تعتبر المصدر الرئيس لغالبية السكان في البلاد وإن كانت غير منتظمة ، حيث إن المحاصيل الزراعية في البلاد خاصة في المناطق الشمالية كانت تتوقف على كمية الأمطار ، وتقوم إدارة كل منطقة تحت إشراف مجلسها البلدي يساعدها شيوخ القبائل ومختارو القرى بجمعها ، ويتم تسلم المنتجات الزراعية من الفلاحين المشمولين بالضريبة ليتم بيعها بالمزاد العلني (Ibrahim , 1989 , p 279) .

يوضح هذا الجدول قيمة العشر في القمح والشعير جمعت من عدد من الألوية في عام 1876م بالقرش العثماني والبارات .

اسم اللواء	قرش	باره
طرابلس	916,706	13
الخمس	773,980	18
الجبل الغربي	573,340	32
فزان	87,376	13
المجموع	2,351,403	36

المصدر : عبدالله على إبراهيم ، تحول الدولة والمجتمع ، ص 280 .

3 - **ضريبة الخدمة العسكرية أو الإعانة العسكرية :** لا يجوز لغير المسلمين الانضمام في الخدمة العسكرية غير أن هؤلاء يفرض عليهم دفع بدل العسكرية وكان هذا الأمر مقصوراً على اليهود على اعتبار أنهم مواطنون في الدولة العثمانية ومقدارها لا يتجاوز 30 قرشا عن كل راشد يستطيع حمل السلاح وتركت الدولة عملية جمعها إلى رؤساء الطوائف ، وإن استطاعت أعداد كبيرة من اليهود الإعفاء منها عن طريق الدخول في نظام الحماية الذي كان متوفراً بفعل بريطانيا وفرنسا وأمريكا .

جدول يبين المحصل من ضريبة الإعانة العسكرية في بعض السنوات المختارة .

السنة	المبلغ (بالليرات التركية)
1894م	433
1895م	512
1896م	652
1897م	628
1898م	515

المصدر : الأوراق البرلمانية البريطانية ، تقرير القنصل الانجليزي رقم 2125 مؤرخ في 1898م ، نقلا عن جبريل ألخفيفي ، 2000م ، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب ، ص 61 .

4- ضريبة العقارات : أو ضريبة الملكية شكلت مصدرا آخر لخزينة الولاية وقد شملت هذه الضريبة المباني و المنازل والأراضي ، وبلغت على الممتلكات المؤجرة 10 % من مجموع الدخل و 8 % بالنسبة للممتلكات التي تستعمل من قبل المالك مباشرة وقيمتها لا تتعدي 20,000 قرش ثم 5 % عن التي تزيد قيمتها عن هذا التقدير(كورو ، 1984 ، 49).

5 - **ضريبة الدخل** : أو الربح والتمتع ، كانت تفرض على المواطنين الذين يمارسون الأعمال التجارية أو الصناعية مثل : الأطباء و المهندسين و التجار و المحلات التجارية والمالية

وأرباب المهن الحرفية و ملاك المصانع والدكاكين وما شابه ذلك وهي فرضت بواقع 3 % من الربح الصافي لأصحاب التجارة أو الحرفة وأغلبها كانت تتركز في المدن الرئيسية من الولاية، وقد أعفي الأجانب من هذه الضريبة والسبب الرئيس في فرض هذه الضريبة رغبة الحكومة المركزية في أن تتحمل الأنشطة التجارية في المدن عبئا أكبر من الضرائب عما كانت عليه في السابق وقد تأكدت هذه الضريبة في الولايات بصدور قانون التجنيد الإجباري في عام 1901م وهي تقضي بإلزام كل شخص يبلغ سنه 18 سنة بدفع الضرائب ، ولم يستثن إلا الأعمى والمفلوج (المشلول) والمقعد والضابط من رتبة مقدم والعسكريون الذين هم تحت السلاح .

6- **ضريبة المعادن الثمينة** : شكلت هي الأخرى مصدراً من المصادر التي كانت الدولة المركزية تتحصل منها على المزيد من الأموال وهي تفرض على الذهب و الفضة ، كذلك هناك ضرائب إضافية كانت تفرض لصالح التعليم والجيش وتسجيل الأملاك وضرائب تجبى أثناء المناسبات والتجهيزات العسكرية ، مثلما حدث أثناء حرب الدولة العثمانية مع اليونان ، حيث وضعت ضريبة المشاركة أول مرة في عام 1897م وتعني مشاركة المواطنين في كافة أرجاء الدولة في تحمل تكاليف الحرب التي تقوم بها الدولة ضد أعدائها (الدجاني ، 1971 ، 206) ، هذه في مجملها اعتبرت ضرائب مباشرة لكونها تجبى من المواطنين بصورة مباشرة وهي تعدت أكثر من عشرين ضريبة شكلت عبئا ثقيلا على كاهل المواطن أدخلته في الدين الذي صار من الصعب عليه سداده ،كما كان هناك ضرائب تجبي وترسل إلى استنطبول وهي في مثابة الضرائب غير المباشرة مثل :

1- **الرسوم الجمركية** : يعتبر الوالي العثماني محمد الساقزلي ، الذي حكم البلاد أعوام 1633م- 1649م أول من فرض العوائد الجمركية و المكوس على دخول البضائع أو خروجها من المدينة أو من الميناء ، أما في العهد العثماني الثاني فقد كانت ضريبة الجمارك تفرض على كل البضائع الصادرة و الواردة بمعدل 8 % (فيرو ، 1994 ، 182) .

جدول يوضح ما تم تحصيله من رسوم جمركية في سنوات مختارة .

الميناء	السنة	مجموع الدخل بالقروش التركية
كل موانئ الولاية – عدا بنغازي ودرنة	1848م	895,000
كل موانئ الولاية – عدا بنغازي ودرنة	1851م	-
	1852م	915,000
طرابلس	1897م	617,797
طرابلس	1898م	686,057
طرابلس	1899م	674,000
طرابلس	1900م	643,317
طرابلس	1901م	716,544
بنغازي ودرنة	1886م	300,000
كل موانئ الولاية – عدا بنغازي ودرنة	1902م	681,773

المصدر : عبدالله على إبراهيم ، تحول الدولة والمجتمع ، ص 288 .

2 - **ضريبة الميناء** : كانت محدودة بسبب أن السفن التي تحمل جنسية أجنبية كانت معفية من الدفع إلا أن هذه الرسوم ظلت تساهم بجزء كبير من الدخل الذي تحصل عليه الدولة العثمانية.

3 - **ضريبة البريد والبرق** : كان هناك في طرابلس خط بري وآخر بحري ملك لشركة انجليزية تعرف باسم إسترن تليغراف Eastern Telegraph ، كانت تدفع نسبة من دخلها إلى الحكومة العثمانية وكانت تدار من موظفي الشركة نفسها وتخضع للإدارة المحلية للبرق وهذا الخط ينتهي عند مالطا بطول 200ميل والخط التلغرافي الأرضي كان ملك للدولة العثمانية في شبكة تغطي مناطق عديدة مثل الخمس تاجوراء و زليطن وبنغازي والزاوية من خلال مراكز تم إنشاؤها لذلك الغرض (ميكاكي ، د.ت ، 113) ، أما ضرائب الباب الثالث فهي متعلقة بالدين العثماني العام وكانت تجبى بالنيابة عن الإدارات غير الحكومية التي تتولي تحصيل الدين ، وقد وجدت في طرابلس الغرب مثل ادارة الصحة والحجر الصحي ، وإدارة حصر الدخان و الملح والمنارات وكانت تضم ممثلين من الدول الأوروبية ، كما فرضت ضرائب على الملح والحرير والطوابع والكحول لتسديد الدين العثماني كما جبت دائرة

الأوقاف ضريبة على التركات ، وخلاصة القول إن الضرائب غير المباشرة التي كانت تجبى تجاوزت الثلاثين نوعا وهي في الغالب تدفع من الحرفيين ومن التجار بعكس الضرائب المباشرة التي كان يدفعها الجميع (الخفيفي ، 2000 ، 92) .

اثر الجباية والضرائب على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية :

اعتمدت الإدارة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب مثلها مثل بقية الولايات العثمانية الأخرى في مصروفاتها اعتمادا كليا على ما كانت تجبيه من ضرائب ورسوم واحتكار لبعض السلع والمصادر الاقتصادية والتجارية ، لذلك فقد طبقت الإدارة العثمانية نظاما صارما ودقيقا من أجل ضمان استمرار تلك الضرائب وسرعة تحصيلها دون النظر في الأحوال المعيشية أو الاقتصادية للمجتمع أو الناس وبالتالي شكلت هذه الضرائب جانباً آخر من استنزاف موارد السكان ولم تكن تعود بالنفع سواء على موظفي الدولة العثمانية والقريبين منها (وثائق عثمانية، وثيقة رقم 1) .

وقد تنوعت و تعددت تلك الضرائب بغية تحصيل اكبر قدر ممكن من الأموال فكان هناك ضريبة العشر وضريبة الويركو ، وضريبة الربح وضريبة الملكية و الخدمة العسكرية والإعفاء من الخدمة العسكرية وضريبة المشاركة و ضريبة المساهمات وهذه الضرائب جرى الحديث عليها ، إذ لابد من توضيح أنها في مجملها لم تكن على وتيرة واحدة أو مقدار واحد إنما يتم رفعها من وقت إلى آخر من اجل تحصيل مبالغ إضافية لتغطية التكاليف أو المصروفات أو الأعباء المالية من حين إلى آخر فعلى سبيل المثال تم رفع قيمة ضريبة العشر عام 1875م إلى 12.5 % وذلك لتمويل مشاريع إصلاحية (ألخفيفي ، 2000 ، 37) ، وفي عام 1878م قررت الحكومة المركزية إضافة نسبة على الضرائب وعلى كل الولايات العربية بما فيها ولاية طرابلس بغية جمع المبالغ المطلوبة لدفعها إلى روسيا بموجب اتفاقية سان ستيفانو 1878 م ، وهي التي أنهت الحرب العثمانية الروسية 1877 م – 1878 م ، والتي نصت في أحد بنودها على دفع الدولة العثمانية مبالغ مالية كغرامة وتعويض لخسائر الحرب .

كما جرى في عام 1885م إضافة 1 % إلى ضريبة العشر ليخصص كما أشير إلى إنشاء مصرف زراعي (الويبة ، 2005 ، 138) ، ويكفي ان نشير إلى مدى عدم مراعاة تلك الضرائب للأوضاع العامة في الإشارة إلى ضريبة العشر التي تعتبر من أهم مصادر الدخل الحكومي في الولاية حيث لم تراع الأحوال الزراعية مثلا بالرغم مما تمثله من أهمية باعتبارها

من المصادر الرئيسة للدخل لغالبية سكان البلاد والتي كانت تواجه صعوبات بسبب قلة الأمطار في مواسم متعددة ، وهذا أصبح يثقل كاهل المواطن الذي يرزح تحت وطأة تلك الضرائب في وقت مطلوب منه المحافظة على تلك المهنة وتوفير قوته .(الدجاني ، 1971 ، 207) ، وفي جانب أًخر ومن أجل ضمان استمرارية تلك الضرائب و التأكد من وصولها إلى مخازن الحكومة في مواعيدها فقد كانت ترسل العساكر مع المأمورين بتحصيلها من اجل إجبار الأهالي على الدفع مع ما يتعرض له الأهالي من استخدام للقوة إثناء جمع تلك الضرائب (وثائق عثمانية ، وثيقة رقم 23) .

وهذا الجدول يوضح ما تم جمعه من ضريبة العشر في الولاية أعوام 1894م- 1902م بالجنيه الإسترليني .

السنة	المبلغ المجمع من هذه الضريبة
1894	60,199
1895	30,021
1896	27,001
1897	48,301
1898	26,908
1999	21,464
1900	20,489
1901	4,834
1902	40,420
المتوسط	31,840

المصدر : الأوراق البرلمانية البريطانية ، نقلا عن الصالحين ألخفيفي ، 2000م ، ص 47 .

الحقيقة أن عملية جمع تلك الضرائب يتبعها الكثير من التجاوزات من الاستخدام المفرط للقوة والتي تأتي نتيجة لرفض أو عدم قدرة السكان في الكثير من الأحيان على توفير قيمة تلك المبالغ أو المحاصيل الزراعية فتتم نتيجة لذلك مطاردة الأفراد ، وحتى القبائل التي ترفض دفع تلك الضرائب ويمكن مصادرة الأملاك كنوع من العقاب ضد هؤلاء الأفراد أو

القبائل ، وتلك فرصة يجد فيها الجنود المجال أمام استباحة الأرزاق والممتلكات (السوري ، 1984 ، 368) .

في حالة صعوبة توفير أو الحصول على تلك الضرائب يتم تقسيطها على دفعات وهو ما يعرف بنظام التسوية والتعديل ، وهذه الأمور أثرت بشكل كبير على بنية النظام الاجتماعي بشكل خاص فهي خلقت لديهم نوعا من القلق بعدم الحياة بشكل طبيعي ، وبالتالي خلفت هذه الضرائب وضعاً اقتصادياً واجتماعياً متدهوراً بحيث أصبحت عبئا على المواطن في السنوات التالية ، لأن الدولة لا تتنازل أبدا عن تحصيلها للضرائب المفروضة مهما قل مقدارها (السوري ، 1984 ،72)

وهذا الجدول يوضح مقدار الضرائب غير المدفوعة لعام 1881م .

المنطقة	المبلغ	
	بارة	قروش
لواء طرابلس	22	4,820,000
لواء الخمس	38	12,750,186
لواء الجبل الغربي	12	3,343,377
لواء فزان	30	4,276,359
المجموع الكلي	22	25,189,924

المصدر : عبد الله على إبراهيم ، تحول الدولة والمجتمع ، ص 299 .

تنوع الضرائب وتعددها شكل عبئا ثقيلا وصل أحيانا إلى أنه يلتهم الجزء الأكبر من دخول المواطنين ، مما أجبر الكثيرين منهم على الاتجاه إلى الديون وصار من الصعوبة التخلص من ذلك الواقع ، وهذا الأمر بكل تأكيد انعكس على راحة ومستقبل السكان في هذه الولاية وبالتالي تدهورت الإنتاجية والقدرة الاقتصادية (الخفيفي ، 2000 ، 62) ، وما يزيد من صعوبة الأوضاع أن هناك ضرائب غير مباشرة يقررها الولاة تحت أي ظرف كان سوءاً على المستوي المحلي أو لتغطية مصروفات معينة في الحكومة المركزية في استانبول (وثائق عثمانية ، وثيقة رقم 23 مكرر) ، بحيث تعتبر مساهمة في تغطية النفقات العسكرية أو

المدنية وهذا النوع من الضرائب التي تفرض بصورة استثنائية كان يطلق عليها (إعانة) والتي غالبا ما تدفع نقدا (الدجاني ، 1971م ، 152) .

وهذا الجدول يوضح المحصل من ضريبة الإعانة العسكرية في بعض السنوات .

السنة	المبلغ
1894	433
1895	512
1896	652
1897	628
1898	515

المصدر : الأوراق البرلمانية البريطانية ، نقلا عن الصالحين جبريل ألخفيفي ، 2000م ، ص 61 .

كما كان هناك طرق أخرى لجمع الأموال ولمعاقبة الرافضين لسياسة الدولة العثمانية من خلال ممارسة القوة وفرض الضرائب والإتاوات على تلك المناطق والأفراد في محاولة لإجهاض روح الرفض الوطنية لواقع الظلم المفروض على سكان هذه البلاد ولو استدعى استخدام القوة والحجز وكل وسائل الترهيب ، إضافة إلى الضرائب غير المباشرة والتي شكلت جانباً آخر من تلك الوسائل بحيث أنها تعددت وتنوعت في الكثير من المجالات فهي كانت تفرض على عقود الزواج والطلاق والميراث ورسوم المحاكم والدمغة والبريد والتلغراف والصناعات الجلدية والمنسوجات وعلى المعادن الثمينة وعلى صيد السمك والإسفنج والحيوانات ، كل هذه الضرائب المباشرة منها غير المباشرة صبت على كاهل المواطن فشكلت بالتالي واقعاً مريرا لدى المواطن في هذه البلاد سواء كان يسكن في المدينة أو في الريف على حدً سواء فهي كانت تقاسمه عيشه ورزقه الذي بالكاد يتحصل عليه(رولفس ، 2000 ، 67)

ترتب عن هذه الضرائب العديد من المشاكل التي انعكست بالطبيعة على المجتمع في ولاية طرابلس حيث انها خلقت ضغطاً وتوتراً في نمط العلاقة بين المواطن والحكم المركزي العثماني حيث إن هذا الواقع كان له دور فيما بعد في خلق المساهمة في تركيب وتشكيل التركيبة الاجتماعية حيث خلق نوعا من التجاوز أو التميز بين فئات المجتمع المدني حيث إن العلماء والعسكريين ، الذين تحصلوا على إعفاءات من تلك الضرائب أو الذين ساهموا في

جمعها أمثال شيوخ القبائل الذين يساهمون في تقديرها ومن ثم جمعها فيما بعد مع ما يترتب عليه من حصولهم على حصة منها هي ذات الفئات التي احتلت الهرم الاجتماعي في تركيبة المجتمع في ولاية طرابلس الغرب (ألخفيفي ، 2000، 125) ، وفي مواجهة تلك الأمور لم يكن أمام السكان من وسيلة إلا الاضطرابات وإعلان الثورة لكى يتم بها الاحتجاج على مدى سوء الأوضاع مع ما يضاف إليه من انتشار الفقر والمجاعة ، هذه الأمور مجتمعة ساهمت في خلق واقع مزري نتج عنه فرز طبقي ظلم فيه فئات كثيرة من المجتمع تحملت دون سواها العبء الأكبر مثل الفلاحين ومربي الحيوانات في استمرار هذه الضرائب وقسوتها وعدم قدرة هؤلاء على الاستمرار في امتهان تلك المهن مما استدعي ترك الكثيرين لهذه المهن مما خلق نوعا من الاضطراب في تركيبة المجتمع وهيكله (الويبة ، 2005 ، 169) ، وفي ظل السعي المستمر للحصول على المزيد من الضرائب والأموال استمر عدم النظر إلى أحوال السكان أو تقديم الدعم والمساعدة لهم لتخفيف ذلك خصوصا أنهم من يتحملون القدر الأكبر للتوفير تلك الضرائب،مما ساعد في ازدياد وتيرة الثورات والانتفاضات التي لم تسع الدولة العثمانية إلى احتوائها إنما مواجهتها بالقوة العسكرية (الوثائق العثمانية المنشورة ، 1990 ، 32) .

الضرائب وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية :

مرت على الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر جملة من التحولات الاقتصادية والسياسية التي كان لها تأثيرها الواضح على السياسة العامة للدولة إضافة إلى تأثيرها على الطبقة الحاكمة فيها من حيث تغير نمط الإنتاج العثماني وتحوله من إنتاج ريعي إلى إنتاج انتقالي ومن ثم إلى الرأسمالية التي بدأت تسيطر على الدولة كلها ، إلا إن هذه التحولات هي داخلية وليس للتأثير الأوربي علاقة مباشرة بها ، ونتيجة لتلك التحولات ظهر التضخم المالي الذي برز في نهاية القرن السادس عشر خصوصا بعد تدفق (الفضة) الأمريكية على أوروبا والدولة العثمانية فما كان من الدولة العثمانية إلا اتباع سياسة تشجيع المالكين الزراعيين على دفع الضرائب بشكل نقدي ، لذلك فقد اتجهت الدولة العثمانية إلى بيع أراضيها إلى المالكين مقابل مبالغ مالية لتوفر سيولة كانت الدولة في أمس الحاجة إليها ، هذه السياسة اعتمدت على الحصول على الضرائب نقدا وليس عينا فكانت البداية التي مهدت إلى ظهور العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد العثماني (حميدة ، 1998 ، 57) .

هذا التحليل ينطبق فعلا على السياسة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب حيث جرى تغير في أسلوب السلطة وجرى التركيز على تقوية الإدارة المركزية والعمل على السيطرة

على القبائل في محاولة للحصول على أكبر قدر من الضرائب لتوفير السيولة بالنسبة للمركز ، وكذلك لأوجه الصرف في الولاية ، حيث جرى ضبط واردات الولاية ومصروفاتها في سجلات خاصة بغية الحد من التلاعب أو الاختلاس في المال العام بحيث لا يحصل أو يصرف أي مبلغ مالي من غير سند يثبت ذلك ، وهذا الأمر عد ايجابيا إلا أن النظام الضرائبي والذي كان الهدف منه توفير ومواجهة النفقات العامة للدولة أصبح عبء ثقيلاً بعد أن سيطر على كل شيء ، حيث شمل تحت إطاره الإنسان والحيوان والزرع مما خلق وضع تذمر منه الأهالي ، فالضريبة لابد أن تدفع بالرغم من أوقات الشدة والعسر وانتشار الأوبئة والأمراض التي أصيب بها الأهالي أوقات الجفاف والقحط (بالحاج ، 2007 ، 56) .

يلاحظ في جانب آخر محاولة الدولة العثمانية تطبيق قانون الأراضي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال تشجيع الأفراد على تسجيل أراضيهم في الطابو بشكل فردي بغية حصرها ، وهذا التوجه في حد ذاته يدعم ويخدم التوجه الرأسمالي للدولة ، لأن عملية جمع الضرائب في الفترة السابقة كانت ذات طابع ريعي كما أشرنا سابقا ، أي أنه كان يترتب على كل قرية أو قبيلة جزء من الإنتاج كضريبة ليس بالضرورة تدفع بشكل عيني إضافة إلا أن هذا القانون ألغي طريقة الوسطاء المتمثلة في مشايخ القبائل في جمع تلك الضرائب في توجه لتشجيع الأفراد على أداء ذلك الأمر ، كما أن القانون ألغى الامتيازات التي كانت ممنوحة لشرائح معينة من أفراد الدولة كانوا معفيين من دفع تلك الضرائب وهذا الأمر بكل تأكيد أغضب تلك الفئات (حميدة ، 1998 ، 64) ، ناهيك على انه مع صدور قانون البلديات عام 1871م ترتب عليه استحداث وظائف جديدة أنيط بها البلدية بغية الإشراف على الحياة العامة واليومية وهذا الإجراء الإداري حمل أهل الولاية مصاريف مالية إضافية (بلدية طرابلس في مائة عام ، 114) .

عملية الصرف على البلديات كانت في حقيقة الأمر تغطى من عدة رسوم وضرائب بغية تقديم الخدمات العامة من خلالها ، وهذا بكل تأكيد انعكس على مدى أدائها في ظل تناقص المبالغ المأخوذة من الأهالي الذين يعانون من سوء الحال ، زد عليه المبالغ المحولة إلى السلطة المركزية من عوائد الجمارك ورسوم المواني والحجر الصحي إضافة إلى ما يتم أخذه من الأهالي كضرائب وهذا الأمر شكل عباً أضافياً على المواطن في هذه الولاية (كورو ، 1984، 93) ، ولذلك ولأهمية هذا الجانب الضريبي بالنسبة للدولة العثمانية فقد شكلت الدولة العثمانية ما عرف بمكتب الدين العام عام 1880م والذي اختص في تحصيل الضرائب المتعلقة

بشكل خاص بعوائد الجمارك والرسوم المنيطة باحتكار البضائع أمثال التبغ والملح إضافة إلى الرسوم البلدية على بعض البضائع .

عليه فقد شكلت تلك الأنظمة الضريبية عديد المشاكل التي انعكست على الجوانب الاجتماعية والسياسية بشكل خاص ، حيث إنها خلقت نوعا من الضغط في العلاقة بين الأهالي والحكومة العثمانية ، فهذه الضرائب أو نظامها شكلت تميزاً طبقياً بين فئات المجتمع نفسه من حيث انها خلقت فئات استفادت من عملية الإعفاءات وأخرى حصلت على جزء من تلك الضرائب سواء بجمعها أو إدارة الأمور فيها وهذه الفئات تمتعت بالمكانة الاجتماعية الأفضل والأمر عائد لطبيعة علاقاتها مع الدولة في حين كان السواد الأعظم من الأهالي يرزح تحت نير تلك الضرائب ، هذه الأوضاع شكلت علاقة طردية بين الاضطرابات والفتن السياسية ضد السلطة الحاكمة وبين الضرائب حيث شكلت عاملاً مهماً في هذا الأمر(بيل ، 1982 ، 179)، إضافة للدور الذي شكلته هذه الضرائب والتي سهلت عمل الدول الأجنبية وبالتالي مع نظام الامتيازات الذي أعطاهم مميزات عن سكان هذه البلاد مما شكل دوراً سلبياً بالنسبة للأوضاع ، مع ما يضاف اليه من ان هذه الضرائب لم تكن مفروضة بعدل ومساواة فوقع العبء على شريحة دون أخرى ، كما أنها كانت تفرض أحيانا بشكل مفاجئ وقسري (الأبيض ، 1998 ، 142) ، والمعروف بأن النظام الضريبي المعمول به في الولاية كان يقوم على مبدأ تقدير المبالغ المقطوعة من بداية كل عام يلتزم المشايخ بتسديدها مع الديون المترتبة عليها عن ضرائب السنوات السابقة ، وفي بعض الأحيان يسمح لهؤلاء المشايخ بعملية الجباية مقابل منحهم 5% من المبلغ المحصل ، وهذا في حد ذاته زاد من الضغط على الأهالي بسبب أن الولاية كانت تعتمد على الزراعة والرعي في اقتصادياتها فكان العبء أشد بسبب اشتراك تلك المهن في تحصيل ضرائب أخرى من ذلك دفع العشر إضافة إلى ضرائب الحيوانات ، ناهيك عن اتباع بعض الولاة سياسة الحد من الإعفاءات الممنوحة للبعض وإلغاء العديد منها ، وعلى الرغم من سياسة المرونة التي كانت تتبعها الدولة في بعض الأحيان خصوصا في سنوات الجفاف والتي كانت تعتمد ترحيل الديون المتراكمة حول أعناقهم للدولة للسنوات القادمة ، وهذا الأمر في حد ذاته شكل هاجساً لدى الكثيرين ساهم في تأثيره على الجوانب الاجتماعية للكثير من الأسر التي كانت ترزح تحت وطأة تلك الديون بسبب عدم قدرتها على دفع تلك الضرائب والتي أصبحت بمثابة الخطر الذي يهدد حياتهم وحياة عائلاتهم (السوري ، 984 ، 370) .

هذا الأمر قوبل بالرفض والتصدي من قبل الأهالي لكن الدولة استمرت ومارست سياسة الضغط على شيوخ القبائل بغية حثهم على الاستمرار في تسديدها ، وأمام هذه السياسة اتبعت بعض القبائل مقاومة هذه العملية التي اتبعها بعض الولاة من خلال سياسة الابتزاز لأثمان محصولاتهم المجلوبة للأسواق مقابل الضرائب المترتبة عليهم إلى الكف عن الذهاب إلى تلك الأسواق والعمل على ترك قطعانهم ترعى في محاصيلهم الزراعية بغية حرمانهم منها ومن أثمانها (فيرو ، 1994، 753)

كذلك اتجهت بعض القبائل الأخرى إلى اتخاذ وسيلة أخرى إلى التهرب من تلك الضرائب القاسية من خلال أتباع طريقة التنازل عن تلك الأراضي لصالح الزوايا السنوسية بشكل خاص والتي كانت تتمتع بنوع خاص من الامتيازات من حيث الاعفاء الضريبي في محاولة للتخلص من الأعباء المالية المترتبة عليها مع الاستمرار في إدارتها واستغلالها بشكل مباشر من خلال الاتفاق المسبق مع تلك الزوايا .

عموما تداعيات هذه السياسات لم تتضح أول الأمر لكنها أسفرت فيما بعد عن تدهور الظروف الاقتصادية مما حدا بالبعض إلى الاتجاه للاقتراض مقابل رهن أراضيهم وأملاكهم لدى مؤسسات أجنبية بشكل خاص مثل مصرف روما الذي كان ينشط ويستفيد من تلك الظروف والأوضاع التي كان عليها الأهالي بحيث تمكن من الاستحواذ عليها بكل يسر وسهولة (العرفاوي ، 1991 ، 69) ، وهذا الأمر شكل بداية ما عرف بسياسة التغلغل الأجنبي والذي استفاد من تلك السياسات الخاطئة التي كانت تتابعها الإدارة العثمانية في إدارة الأمور ، وعلى الرغم من محاولات بعض الولاة الذين أحسوا بمدى خطورة الأوضاع في محاولة للتصدي من خلال رفض تلك الأمور ومحاولة عرقلتها باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات القانونية بغية ردع المتعاونين مع تلك المؤسسات الأجنبية وخاصة الايطالية منها في بيع وشراء الأراضي والسعي إلى إصدار مرسوم سلطاني في ذلك ، لكن صدر متأخرا عام 1908م حيث يشير إلى عدم جواز بيع الأهالي لأراضيهم لأي مؤسسة أجنبية لكن الأمر جاء بعد فوات الأوان (البربار ، 1976 ، 246) ، ويجب أن نعلم عن تأثيرات هذه الظروف الاقتصادية التي شكلت منحى سلبي على الجوانب الاجتماعية بشكل خاص حيث أخذت هذه الأمور في خلق ظاهرة التهجير أو الهجرة التي شاهدتها الكثير من الأجزاء من الولاية حيث شكل هذا الحراك الاجتماعي والذي تمثل في نزوح أعداد كبيرة من الأهالي في مناطق مختلفة من الولاية من مناطقهم إلى مناطق أخرى داخل الولاية ، أو قيام جزء أخر بالنزوح إلى خارج الولاية وهذا الأمر في مجمله بكل تأكيد فرضته تلك السياسات الاقتصادية والسياسية المجحفة والصعبة التي مرت بها الولاية ، إضافة إلى العوامل الطبيعية وانتشار حالات الجفاف

والمجاعة ، كما لا ننسى أنها شكلت للبعض وسيلة للتملص من وطأة الظروف الصعبة التي كانوا يعيشون فيها وأن كان الأمر لم يكن بأحسن منه في المناطق التي نزحوا إليها (الأمير ، 2006 ، 113) ، فهذه الهجرات بكل تأكيد شكلت وساهمت في تفاقم الآثار السلبية على جوانب ملكية الأرض واستغلالها وعلى النواحي الاقتصادية ككل نتيجة لفقدان الأفراد والقبائل لأراضيهم إضافة إلى فقدان الولاية إعداداً من مواردها البشرية مما كان لها تأثير سلبي على العملية الإنتاجية بشكل عام ومن ثم على دخل الولاية التي كانت تعتمد أساسا على تلك الأنشطة الاقتصادية والضرائب المتعلقة بها .

بخصوص أوضاع ملكية الأراضي :

بسبب الأوضاع المتردية للدولة العثمانية والتي لم تجد من حل لها سوى القيام بحركة إصلاح لتحسين الأوضاع وهذه العملية التي جرت فيها محاولة معالجة الأوضاع المالية والعسكرية للدولة والتي ترتبط بالجانب الاقتصادي الذي شكل جانباً مهماً للدولة على اعتبار أن ملكية الأرض وطريقة إدارتها واستغلالها هي أساس العمل الاقتصادي بما تمثله الأرض من ثروة إذا أحسن إدارة وجباية الضرائب المفروضة عليها إضافة إلى ما تمثله الأرض من مدد للجند من الذين يتم تقديمهم من ملاك الأراضي بما يتناسب مع مساحتها ومقدار دخلها وما أعقب ذلك من إلغاء قانون الالتزام على اعتبار انه لم يلب الحاجة منه (فريد ، 1977 ،254).

وعد هذا الأمر محاولة لرفع القدرة الإنتاجية للفلاحين دون ضغوط عليهم من الملتزمين ، لكن الدولة العثمانية أعادت العمل بهذا النظام مرة أخرى بالرغم من كل سلبياته بعد فشلها في جمع الضرائب بشكل مباشر من الأهالي ، الأمر لم يختلف مع أصحاب المهن الحرفية الذين اقر عليهم نظام المكانة الذي يعتمد على منح موظفي الدولة امتيازات لتحفيزهم على جباية هذه الضرائب على أن يتم اخذ نصفها مع إيراد النصف الأخر إلى الدولة (أبو الحاج ، 1979 ، 67) ، ولمعالجة كل هذه الأوضاع سعت الدولة العثمانية إلى إصدار قانون متعلق بالأراضي في ابريل عام 1858م وقانون الطابو عام 1859م وألحقت بهما بعض التعديلات والهدف من إصدار تلك القوانين كان سعى الدولة إلى وضع حد للفوضى والسيطرة على عائداتها والتأكد من ملكيتها لكل الأراضي مع الحرص على تأكيد حسن تطبيقها وإدارتها لما لها من فائدة عائدة إلى خزينة الدولة (النجار ،1991، 408) ، لكن الأمر كان مختلفاً بالنسبة لولاية طرابلس الغرب من ناحية تطبيق تلك الأمور فيها بخلاف باقي الولايات العثمانية من ناحية ملكية الأرض وطريقة استغلالها على اعتبار غياب الأسس الإقطاعية التي كانت منتشرة وموجودة في باقي الولايات بسبب طبيعتها الجافة حيث غلبت الطبيعة الصحراوية

وندرة المياه على الأوضاع ، كما أن قلة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك تركز السكان في الشريط الساحلي الضيق بوجه خاص ساهم في انعدام وجود إقطاع ، لذلك جرى الاعتماد على ما توفره الأراضي من ضرائب إضافة إلى أن سيطرة القبائل على الأراضي الموجودة في الدواخل في ظل تذبذب التبعية للحكم العثماني في ظل عدم قدرة الدولة على السيطرة عليها إضافة إلى أنها مناطق صحراوية تندر فيها الأمطار وتصعب فيها المواصلات مما يقلل من أهميتها الاقتصادية ، لذلك فقد اتبع العثمانيون تطبيق كل السياسات الاقتصادية من نظام الالتزام والملكانة إضافة إلى مفهوم الملكية الجماعية (القبلية) حيث جرى ربط الأرض بالتقسيم السنوي للأراضي وتوزيعها على العائلات سنويا بغية زراعتها أو رعيها على أن يتم تحصيل الضرائب بشكل قبلي ، أي أن تقوم القبيلة بتنفيذ سياسة الدولة على الأرض مقابل تقديم الضرائب والإعشار وهذا الأمر بكل تأكيد كان له دور سلبي في انتشار الصراعات القبلية على كيفية تقسيم الأراضي والرعي فيها ، وكذلك على طريقة تحصيل الضرائب من خلال مشايخ القبائل مما أوجد نوعا من التعسف والظلم يقوم به هؤلاء في مقابل تحصيل المطلوب من تلك الضرائب ، ولم تختلف تلك التقسيمات للأرض في كل ولاية طرابلس بل إن تلك التقسيمات تمت بموافقة الدولة العثمانية بما يحقق لها تحصيل الضرائب بشكل منظم (التميمي ، 1984 ، 113).

الأوضاع ظلت على ما هي عليه حتى بعد صدور قانون الأراضي عام 1858م والذي لم يطبق بشكله الفعلي والطبيعي بسبب أوضاع الولاية طوال فترة عودتها إلى الدولة العثمانية إلا في عام 1874م (بن موسي ، 1988، 110) ، وفي جانب آخر يبين مدى الأثر الذي أحدثته تلك القوانين على الجوانب الاجتماعية نراه في تطبيق قانون الدفترخانة الذي بدأ العمل به عام 1864م بهدف ضبط ملكية الأرض وتحديد ذلك وفق إطار قانوني يتعلق بمساحة الأرض المملوكة ومعلومات عن المالك ، لكن تلك العملية تعثرت في الكثير من الأوقات مما أدى إلى الغاء هذه المؤسسة وجرى إعادتها مرة أخرى عام 1874م لكنها لم تنتظم بشكلها الفعلي ولم تعد للعمل سوى عام 1899م أى في عهد الوالي حافظ باشا بحيث جرى إعادة تسجيل الأراضي من جديد (الزاوي ، 1970 ، 278) ، هذا الإجراء يبين مدى ما وصلت إليه تلك التجاوزات أو الأخطاء التي حدثت نتيجة عمليات التسجيل التي لم تكن قانونية بسبب سيطرة قبائل دون غيرها على الأراضي مما أحدث خللاً في عمليات تسجيل تلك الأراضي ، إضافة إلى طبيعة الصراعات القبلية مما دعا الحكومة العثمانية إلى العمل على إحداث خرق

لذلك الواقع من خلال الإعلان عن منح مكافأة تقدر بقيمة 10% من قيمة الأرض لمن يبلغ عن أراض غير مسجلة وهي في حوزة افراد وهي غير معلومة للدولة مما يوحى بأن عمليات التسجيل غير موجودة أصلا ، وهذا الوضع سمح للمتنفذين من السيطرة على تلك الأراضي في ظل عدم قدرة الدولة على إثبات ملكيتها لها ، كما سعت الدولة من خلال تهديد الأهالي الذين لم يسجلوا أراضيهم بأنها سوف تبيعها في المزاد العلني ، كل تلك الأمور قصد منها محاولة زيادة موارد الدولة (الدجاني ، 1971 ، 211) ، والمعلوم أن قانون الأراضي في جانب اجتماعي آخر اصطدم مع ملكية القبائل للأراضي خصوصا وأنها تعد ذلك الأمر من الملكية الخاصة التي أوجزها الفرمان السلطاني الصادر في عام 1849م والذي اعترفت فيه الدولة العثمانية بأنها تتعهد باعتبار هذه الولاية أملاكا حرة واعتبار جميع الأراضي الكائنة فيها هي ملكية خاصة لأهلها وكل ما يتعلق بها من مشاكل أو خصومات تحل في المحاكم الشرعية ، وهذا إقرار أعطى لأهل البلاد الحق في كيفية التصرف وإدارة الأراضي التي في حيازتهم بصفة دائمة (عبد الجواد ، 1974م ، 446).

هذا الأمر أوقع الدولة العثمانية في مشكلة حيث إن هذا الفرمان يناقض ما جاء في القانون الصادر حول الأراضي لذلك فقد سعت إلى استخدام المرونة من خلال محاولة التوفيق بين احترام الملكية القبلية والأعراف المتعلقة بها وبين تطبيق القانون بما يحقق الفائدة للدولة العثمانية ، عليه فعملية التسجيل قوبلت بالرفض في كثير من الأحيان لخوف الملاك من تلك العملية واعتبارها تمهيداً لحصر أملاكهم لنزعها منهم لحساب آخرين ، لذلك كان التسجيل ضعيفا في الكثير من الأحيان ، لكن عدم استجابة الأهالي لم تمنع الحكومة من الاستمرار في تلك العملية على الرغم من عمليات الاعتراض التي وصلت إلى حد استخدام العنف من قبل الحكومة العثمانية ضد من رفضوا عمليات التسجيل ، وهذا في مجمله ساهم في إضعاف النظام القبلي بل وإنهاء الملكية الجماعية من خلال تسجيل الأراضي بأسماء أفراد وبالتالي تقلص حجم الأراضي المملوكة والواقعة تحت السيطرة القبلية وهذا الأمر لم تقبله القبائل ومشايخها ، لأنه في نظرها مس بحقوقها ومكانتها الاجتماعية إضافة إلى أن هذا الأمر خلق نوعاً من المساواة ، حيث لم يعد ممكنا بروز ملاك كبار يستحوذون على أراض واسعة لكن لا أعتقد أن هدف الإدارة العثمانية كان هذا المسعى ، إنما هذا الإجراء كان غايته تنظيم تلك الأراضي ومعرفة ملاكها ومن ثم تحديد قيمة ما تدفعه من ضرائب فقط (الأمير ، 2006، 62)

هنا لابد أن نشير إلى أمر مهم وهو أنه بالرغم من الجهد الذي قامت به الدولة العثمانية في مواجهة الانتفاضات الوطنية التي قامت في هذه البلاد والتي كان لها أثر سلبي على أوضاع

ملكية الأراضي وطريقة استغلالها ومن ثم على الوضع الاقتصادي ككل ، إلا أننا نرى تلك الدولة ومن خلال جملة القوانين التي أريد بها الإصلاح تتماشي وتتمماه مع مراعاة المصالح الأجنبية استنادا إلى الاتفاقيات والامتيازات الممنوحة لهم والتي حصلوا من خلالها على عديد المزايا مثل الإعفاء الضريبي وعدم الخضوع للقوانين المحلية وحضور مندوبين عن قنصلياتهم فيما يحدث لهم من مشاكل أو قضايا قد تثار عليهم ، إضافة إلى منحهم الحق في افتتاح المدارس والمنشآت الدينية الخاصة بهم والتي اتخذت من ذلك النشاط ستاراً لأمور أخري ، كانت السبب في الكثير من المشاكل الاجتماعية في هذه البلاد إضافة إلى عدم دفعهم للرسوم المتعلقة بسفنهم زد عليه نظام الحماية الذي كان شكلاً من أشكال الامتيازات والذي يسمح لصاحبه بحق عدم الخضوع للقوانين العثمانية (البربار ، 1976 ، 106)

على صعيد ولاية طرابلس الغرب نرى تلك الأقليات غير المسلمة استفادت من جملة تلك القوانين ، وقد أشرنا إلى بعضها فيما سبق وان كان استفادة البعض من تلك المؤسسات شراً على هذه البلاد فيما بعد ، ونذكر منها مصرف روما والذي استفاد من جملة تلك الامتيازات في العمل بكل حرية في التخطيط للاستيلاء على مقدرات البلاد تمهيدا لغزوها فيما بعد ، وهذا ما حدث للأسف ، إضافة إلى الجالية اليهودية التي استطاعت من خلال هذه الأجواء من استثمار قدراتها ، بل إنها استطاعت المشاركة في استملاك واستثمار الأراضي مع الأهالي مستغلين عمليات الرهن مقابل القروض الباهظة التي كانت ملجأ لبعض الناس في ظل عدم قدرتهم على سدادها فيما بعد .

أما موقف الدولة العثمانية من تلك الأحداث فقد كان ضعيفا تجاه هذه الأوضاع واقتصر على إصدار قانون يحرم على المجنسين بالجنسيات الأجنبية حق الاستملاك والتوريث وحق الطابو في الأراضي الأميرية بهدف الحد من تلك الامتيازات ، إلا أن الأمر كان قد حسم خاصة بعد تراجع الدولة العثمانية عن ذلك القانون الذي جاء ظرفيا بعد احتلال تونس عام 1881م ومصر عام 1882م فتم التراجع عنه وإبداله بقانون يسمح للأجانب بالتملك في المدن والبراري عدا الأراضي الحجازية فقط (الأمير ، 2006 ، 102) .

السياسة المالية ليوسف باشا وأثرها على ولاية طرابلس الغرب :

اتبع يوسف باشا عدة أساليب لتوفير مصادر مالية بعد الأزمة التي تعرض لها ولمعالجة ذلك اتجه كما أشرنا سابقا إلى الاستدانة من الدول الأوروبية ومن كبار التجار ، هذا الأمر ترتب عنه تعاظم وتراكم الديون مما خلق وضعاً عجز فيه يوسف باشا عن سداد تلك الديون فوقع تحت ضغط المطالبين بديونهم وبشكل خاص قناصل الدول الأوربية الذين وجدوها

فرصة فأحسنوا استغلالها للتدخل في شئون البلاد ، فزاد ذلك الأمر من سوء الأوضاع (القرمالي ، 1997 ، 266) ، ولمعالجة تلك المشكلة اتجه يوسف باشا إلى اتخاذ تدابير أسوأ بحيث انه اتخذ إجراءات لاحتكار بعض أنواع التجارة والصناعات المحلية ، وأصدر عملة مغشوشة وغير مسنودة في ظل اقتصاد شبه منهار (بن إسماعيل ، 1966، 234) ، بل إنه وفي سبيل توفير الأموال لجأ إلى بيع المدافع النحاسية وإلى التنازل عن الكثير من ممتلكات وأملاك الولاية ومن بينها مقرات عدد من القنصليات الأجنبية ، كذلك إلى منح امتيازات ولأجل طويل مقابل الحصول علي مستحقات فورية لا تساوي شيئا من قيمتها الحقيقية في حقيقة الأمر (الكيب ، د.ت ، 93) ، بل إنه اتجه إلى أسوأ من ذلك حيث بدأ في استخدام ما عرف بنظام (البطاقات) حيث يتم تسليم (الدائن) بطاقة موجهة إلى أحد قادة المناطق بغية سداد دينه ، هذا الأمر كان مقدمة لظهور الصراعات والقلاقل والنزاعات حيث أنه وفي ظل عجز القادة والأهالي عن سداد تلك الديون في ظل ضغط يوسف باشا لتسديدها بدأت تظهر سياسة عدم الرضاء والرفض لدى شريحة كبيرة من الأهالي (قدارة ، 2007 46)، هذا الأمر سهل لخصوم الباشا العمل بكل سهولة بل إن سياسة الرفض لهذا الواقع امتدت على طول رقعة الولاية ، فظهرت حركات مناوئة لسياسة يوسف باشا القرمانلي (الأنصاري ، د.ت ، 333)، أخطرها حركة الشيخ عبد الجليل سيف النصر شيخ قبيلة أولاد سليمان ، في المنطقة الجنوبية والوسطى من الولاية في عام 1831م والذي تزعم قبيلة أولاد سليمان وأعلن الثورة على الدولة القرمانلية ومد نفوذه إلى مدينة فزان التي تقع في جنوب البلاد وباقي المناطق الواقعة بالقرب منها (وثائق تونسية ، وثيقة رقم 7) .

أما المسائل الإدارية فقد أختص المجلس بتقرير المشروعات وتنفيذها والإشراف على الجهاز الإداري وشئون الموظفين ومأموري الإعشار من حيث تنفيذ المهمة الموكلة إليهم ، كما إنه الجهة المخول إليها التحقيق في حالات الفساد والتزوير ، كما إنه يتدخل في فض المنازعات والمشاكل التي تحدث بين الإدارة وبين الأهالي ومن المهام الرئيسية تنظيم وإدارة شئون الضرائب والإعشار والتبرعات والاهتمام بعملية تقدير أنواع الضرائب وجباية العائدات من وراء ذلك إلى الخزينة العامة في المواعيد المحددة ، كما أن المجلس هو المشرف على عمليات التعداد السكاني في الولاية لكي يتمكن من تحديد عدد السكان الذين يمكنهم دفع الضرائب (إبراهيم ، 1980 ، 32) .

أما النواحي المالية فالمجلس مختص بدراسة ميزانية الولاية وإقرارها والتصديق عليها وعلى التقارير المعدة من قبل مدير المالية في ما يتعلق بالمبالغ العائدة إلى الخزينة من الضرائب والإعشار والرسوم وعوائد الموانى والجمارك والمصروفات والمبالغ المحولة إلى الخزينة المركزية وكذلك يشرف المجلس على تداول العملات وتحديد أسعارها وقيمتها كما إن المجلس له الرأي النهائي في التصديق علي مشروعات البلدية وتنظيم جهاز البلدية وانتخاب رئيس وأعضاء مجلسه البلدي (جحيدر ،2003، 688) ، كذلك ما يصدر عنه من قرارات يصدق عليها ، كما إن المجلس حاول الاهتمام بالأمور التعليمية خاصة في أواخر القرن التاسع عشر حيث سعى إلى إنشاء بعض المدارس والمعاهد وعمل على التعاون مع إدارة المعارف على تزويدها بالأثاث والمعدات المدرسية والمعلمين كما إن أنشاء المستشفيات والملاجئ جزء من مسؤوليات المجلس (الطوير ، 1980 ، 172) .

لكن الملاحظ أن تلك الأمور في أغلبها كان يقوم بها الأهالي سواء من الناحية المالية أو توفير الأيدي العاملة ، ولم يكن دور المجلس سوى تشجيع الأهالي على التبرع وتوفير العاملين ، والمجلس بشكل عام كان حلقة الوصل التي كانت تربط الولاية بالسلطة المركزية وشهد نوعاً من التطور أثناء فترة الصراع مع القوى الوطنية 1835م – 1858م حيث اتضح مدى قدرة بعض العناصر القوية في المجتمع من النفوذ والقوة والمقدرة (البربار ،1999، 20)، لذلك سعت الإدارة العثمانية إلى ضرورة إيجاد نمط جديد تمثل في احتواء تلك العناصر المتمثلة في الوجهاء والأعيان والقضاة وغيرهم من ذوي الكيان الاقتصادي والاجتماعي ودمجهم في الجهاز البيروقراطي ، وفتح المجال أمامها للمشاركة في إدارة شئون البلاد ولو من الناحية الاسمية ، مع الأخذ في الاعتبار مراعاة مصالح هذه الطبقة من خلال الإعفاء الضرائبي ودفع المعاشات وبعض المزايا الأخرى ، لذلك أصبحت هذا الطبقة ومن اجل المحافظة على المكانة الاقتصادية والمصلحة ضرورة التعاون والتأييد للنخبة الحاكمة العثمانية (أندرسون ، 1985 ،116).

وأهمية مجلس إدارة ولاية طرابلس الغرب وبرقة كان مرتبطاً بجملة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة ، فأعماله كانت رهن عوامل كثيرة متمثلة في قلة الإمكانيات وطبيعة عمل ألجهاز بالإضافة إلى ضعف المستوي الثقافي والسياسي للأعضاء وعامل المصلحة والعلاقات الشخصية بين أفراده وممثلي السلطة التنفيذية ، فالسلطة الفعلية للمجلس كانت في يد السلطة الحاكمة المتمثلة في الوالى وممثليه من المتصرفين والقائمقامين في الدواخل فكل واحد من هؤلاء كان مكلفاً برئاسة مجلس ادارة تحت تصرفه يهيمن ويتصرف في

أعماله ، لذلك فمجلس الإدارة في الولاية لم يكن بمثابة سلطة منفصلة أو مستقلة على السلطات الرسمية في حكومة الولاية فهو يمثل هيئة استشارية مساعدة من جهة ، ومؤسسة إدارية ذات طابع تنفيذي من جهة أخرى (بن موسي ،1978، 61) ، والمجلس كان يمثل ويمارس اختصاصاته في إطار السياسة العامة التي تحددها حكومة ولاية طرابلس ، والمجلس بطبيعة الحال لم يكن يهتم بخدمة المصالح العامة المتعلقة بالأهالي مثل إصلاح الضرائب أو التخفيف منها بل العكس فمسألة الجباية كانت من المهام التي حرص المجلس عليها خاصة إن الأموال التي كانت تجبى مرتبطة بدفع المعاشات للعاملين في الجهاز الحكومي والمجلس يعتبر جزء مهم منه (البربار ، 1999 ، 36) ، لذلك حرص المجلس على تلك الأمور بل إنه تعدى إلى استخدام القوة والتهديد لكل من يحاول التلاعب بعملية تقييم المحاصيل الزراعية ، من مأموري الإعشار أو من يتأخر من الأهالي في دفع ما عليه من ضرائب (رمضان ، 1983، 205).

النتائج :

1- ترتب على هذا النظام الضريبي المعمول به من قبل الدولة العثمانية ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي خلقت نوعا من التوتر والمواجهة في بعض الأحيان .
2- هذا النظام ساهم ومن خلال الفرز الذي تكون نتيجة تميز بعض شرائح المجتمع التي حصلت على الإعفاءات الضريبية سواء من خلال إعطائها جزء منها أو بسبب طبيعة العلاقة مع الدولة فشكل هذا الأمر نوعا من الاضطراب في تركيبة البناء الاجتماعي .
3- طبيعة وقسوة تحصيل هذه الضرائب كان عاملاً مساعداً لحدوث الكثير من الاضطرابات والثورات التي قام بها سكان الولاية بسبب عدم قدرتهم على دفعها .
4- هذا النظام ساهم وبشكل غير مباشر في تسهيل عمل الدول الأجنبية ، الذي كان بالإضافة إلى نظام الامتيازات والحماية عاملاً مهماً استفاد منه الأجانب بطبيعة الامتيازات التي منحت لهم من خلال تلك الأمور .
5- ساهمت الضرائب في تقليل القدرة الإنتاجية للكثير من الفلاحين ، إضافة إلى أنها ساهمت في هجرة العديد من القبائل من أرضها لعدم قدرتها على تسديد ما عليها من ضرائب ، وهذا أخل بتركيبة البناء الاجتماعي .

المراجع :

ابراهيم ، عبد الله علي ، أثر النظم السياسية والإدارية في العلاقات الليبية العثمانية في القرن التاسع عشر ، المؤتمر الثاني للعلاقات العربية العثمانية ، الجزء الأول ، تحرير عقيل محمد البربار ، طرابلس ، (1982 م)

إبراهيم ، عبدا لله علي ، " *مجلس الإدارة في ليبيا في العهد العثماني الثاني* " ، مجلة البحوث التاريخية ، (العدد الأول) ، طرابلس : مركز دراسات جهاد الليبيين ، (1980 م) ، ص 32 .

إبراهيم ، عبد الله على ، " *أنماط التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة في النصف الثاني حتى القرن التاسع عشر* " ، مجلة البحوث التاريخية ،(العدد الأول) ، طرابلس : مركز دراسات جهاد الليبيين ، (1984م) ، ص **33 .**

الأبيض ، رجب انصير ، *مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر* ، طرابلس : مركز دراسات جهاد الليبيين ، 1998م .

الصفصافي ، احمد المرسي ، " الدولة العثمانية والولاية العربية " ، *المجلة التاريخية المغربية* ، (العدد 29 –30) تونس : مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل ، 1983م ، ص 336 .

الخفيفي ، الصالحين جبريل ، " *النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835م – 1912م* " ، طرابلس ليبيا : مركز دراسات جهاد الليبيين ، 2000 م .

الزاوي ، الطاهر أحمد ، *ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلي نهاية العهد التركي* ، بيروت: دار الفتح ، 1970م .

الأمير ، مختار محمد ، *ملكية الأرض واستغلالها في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني* ، طرابلس ليبيا : مركز دراسات جهاد الليبيين ، 2006 م .

الأنصاري ، أحمد بك ، *المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب* ، طرابلس : مكتبة الفرجاني،(د.ت)

البربار ، عقيلة محمد ، *دراسات في تاريخ ليبيا الحديث* ، مالطا: دار اليجا ، 1976 م .

التميمي . عبد الملك خلف ، *ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب قبيل الاستعمار الغربي الولايات العربية ومصادر وثائقها* في العهد العثماني ، تونس : مركز البحوث والدراسات العربية في العهد العثماني ،(1984م) . **ص 113 .**

الدجاني ، أحمد صدقي ، *ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي* ، مصر : المطبعة التقنية ، 1971 م .

السوري ، صلاح الدين حسن ، " *الأوضاع القبلية في شرقي ليبيا في العهد العثماني الثاني* "، مجلة البحوث التاريخية (العدد الأول) . طرابلس : مركز دراسات جهاد الليبيين ، 1984 م . ص 368 .

السوري ، صلاح الدين حسن ، " الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب وفي متصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني " ، *مجلة البحوث التاريخية* ، (العدد الثاني) ، طرابلس : مركز دراسات جهاد الليبيين ، 1984 م ، ص 372 .

الشريف ، منصور على ، *عائلة المكني أبناؤها وأدوارها في التاريخ الليبي* ، طرابلس : مركز دراسات جهاد الليبيين ، 2003 م .

العرفاوي ، محمود ، *مخاض الامبريالية والفاشية الايطاليتين عسر ولادتها ودفنها في ليبيا* 1882م– 1912، الجزء الأول ، ترجمة عمر الطاهر ، طرابلس : مركز دراسات جهاد الليبيين ، 1991م .

الكيب ، نجم الدين غالب ، *مدينة طرابلس عبر التاريخ* . طرابلس : الدار العربية للكتاب ، (د.ت).

الطوير محمد أمحمد ، "زعماء الانتفاضة التي كانت وراء الإطاحة بحكم الأسرة القرمانلية "، *مجلة الوثائق ، والمخطوطات* مركز دراسات جهاد الليبيين ، طرابلس ، (العدد الثاني) ، (1987 م) ، ص . 172 .

الطوير ، محمد امحمد ، "نمط الضرائب العثمانية المفروضة علي قبائل المنطقة الشرقية (برقة)" *مجلة البحوث التاريخية* ، العدد الأول ، طرابلس : مركز دراسات جهاد الليبيين . (2005م) ، ص 54 .

القرماني ، الحبيب ، (1998م) ، *الحضور العثماني بإفريقيا الشمالية* ، طرابلس : دار الفرجاني .

النجار ، جميل موسي ، *الإدارة العثمانية في ولاية بغداد* ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1990 م .

الويبة ، كامل مسعود ، *الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب* ، مراجعة طاهر خلف البكاء ، طراب مركز دراسات جهاد الليبين ، 2005 م .

المحامي ، محمد فريد ، *تاريخ الدولة العلية* ، بيروت : دار الجبل ، 1977 م .

أندرسون ، ليزا ،" *أراء غربية في إصلاح عثماني ليبيا في أواخر القرن التاسع عشر*" ، مجلة البحوث التاريخية ، (العدد الثاني) ، طرابلس : مركز دراسات جهاد الليبيين ، (1985 م) ، ص 116 .

بروشين ، بروشين ، *تاريخ ليبيا في العصر الحديث* ، ترجمة عماد حاتم ، طرابلس ليبيا : مركز دراسات جهاد الليبيين ، 1991 م .

بلحاج ، محمد الكوني ، ، *التحديث العثماني في ولاية طرابلس الغرب* ، طرابلس : منشورات جامعة السابع من ابريل سابقا ، 2007 م .

بلدية طرابلس في مائة عام ، 1870م- 1970م ، طرابلس ليبيا : دار الطباعة الحديثة .

بن إسماعيل ، عمر علي ، *انهيار حكم الأسرة القرمانلية* ، طرابلس : مكتبة الفرجاني ، 1966 م .

بن موسي ، تيسير ، *المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني* ، طرابلس: الدار العربية للكتاب . 1988 م .

جحيدر ، عمار ، *بدايات الصحافة الليبية* ، المجلة التاريخية المغربية ، (العدد 112) ، تونس : الاتحاد الوطني التونسي للشغل ، (2003 م) ، ص 688 .

حرير ، عبد المولي صالح ، "نظرة تحليلية لإبعاد سياسة يوسف باشا القرمانلي الاقتصادية علي العلاقات لاجتماعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر " *المجلة التاريخية المغربية* ، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل ، 2003 م . ص 79 .

حميدة ، على عبد اللطيف ، *المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا* ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . 1998م .

رفعت أبو الحاج " منطلقات نظرية في منهجية التاريخ الليبي إثناء القرن السادس عشر " *مجلة البحوث التاريخية* ، طرابلس : مركز جهاد الليبيين ، السنة الأولي ، (العدد الثاني) ، (1979 م). ص 67 .

روسي ، أتوري ، *ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911م* ، طرابلس : الدار العربية للكتاب ، 1991 م

رولفس ، غيرها رد ، *رحلة الكفرة* ، ترجمة ، عماد الدين غانم ، طرابلس : مركز دراسات جهاد الليبيين .

ريتشارد بيل ، مؤتمر العلاقات العربية التركية ، المؤتمر الثاني للعلاقات العربية العثمانية ، الجزء الأول ، تحرير عقيل محمد البربار ، طرابلس ، 1982 م . ص 179 .

رمضان ، عبد العظيم ، *" التأثير الحضاري للفتح العثماني في المشرق العربي "*، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (29- 30) ، تونس : الاتحاد الوطني التونسي للشغل . (1983م) ، ص 205 .

شارل ، فيرو ، *الحوليات الليبية* ، تعريب محمد عبد الكريم الوافي ، ليبيا : جامعة قاريونس ، 1994 م .

عبد الجواد ، محمد ، *ملكية الأرض في ليبيا في العهود القديمة والعهد العثماني القديم* ، طرابلس : دار الاتحاد العربي للطباعة ، 1974 م .

فولايان ، كولا ، *ليبيا أثناء* حكم *يوسف باشا القرمانلي* ، ترجمة عبد القادر مصطفي المحيشي ، طرابلس : مركز دراسات جهاد الليبيين ، 1988 م .

قدارة ، فاتح رجب ، الزاوية الغربية خلال العهد العثماني الثاني . طرابلس : مركز دراسات جهاد الليبيين ، 2007م .

كورو ، فرانشيسكو ، *ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني* ، تعريب خليفة محمد التليسي ، طرابلس ليبيا : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1984 م .

كمالي ، إسماعيل ، *وثائق نهاية العهد القرمانلي* ، ترجمة : محمد بازامة ، لبنان : دار لبنان ، 1965م .

ميكاكي ، رودلفو ، *طرابلس تحت حكم الأسرة القرمانلية* ، طرابلس ، دار الفرجاني ، (د.ت) .

Abdallah A. Ibrahim , government and society in Tripolitania and cyrenaica (Libya) 1835- 1911 the Ottoman impact 1989 , markas jihad al Libyan .